

التقدير الاسرائيلي

٢٠١٩/٥/٣٠

صفقة القرن وملابساتها

١ - مدخل:

"صفقة القرن" هي خطة "سلام" مزعومة أعدتها إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ويتردد أنها تقوم على إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات مجحفة بحقهم لصالح إسرائيل، بما في ذلك وضع مدينة القدس الشرقية المحتلة تحت السيادة الاسرائيلية واسقاط حق عودة اللاجئين. وقد كشف كبير مستشاري الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر ما وصفه بالمبادئ الأساسية لـ "صفقة القرن" في الشرق الأوسط، وهي الحرية والاحترام والأمن، زاعما ان هذه الخطة ستعالج قضايا الوضع النهائي. وكشف كوشنر لشبكة سكاي نيوز ان فريق ترامب يعمل على "صفقة القرن" منذ عامين ويستعد لتقديمها، وقال: "نحن متحمسون لطرح أفكارنا لنرى ما إذا كان باستطاعة الأطراف النظر إلى هذا النزاع من منظور مختلف بعض الشيء للمضي قدماً". ورأى كوشنر أن الوضع الذي يتم التفاوض بشأنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم يتغير كثيرا خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وان قادة المنطقة والعالم مهتمون كثيرا بالشعب الفلسطيني، "ونسعى للتوصل إلى خطة مفصلة ومعقدة لوضع الخلافات السابقة جانبا والتطلع إلى مستقبل مزدهر وشرق".

وأضاف كوشنر إن الخطة المقترحة "صفقة القرن" تركز على منح الشعب الفلسطيني القدرة على الاستفادة من إمكانياته ومنح الإسرائيليين فرصة الاندماج بشكل ملائم في المنطقة. وأكد أن "صفقة القرن" عملت بالمسارين الاقتصادي والسياسي الذي اعتبرهما مرتبطان ارتباطا وثيقا، وان ما تم تقديمه من اقتراحات في الصفقة يقدم للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أكثر مما يقدمانه، وعلى الطرفين تقديم تنازلات، وإذا تمكنا من إزالة الحدود وإحلال السلام سيؤدي ذلك لإيجاد فرص جديدة، وأن الأثر الاقتصادي لخطة السلام لن يقتصر على الإسرائيليين والفلسطينيين فقط بل سيشمل المنطقة برمتها.

وقال كوشنر إنه لا يمكن حل قضية يتنازع فيها "شعبان" منذ ٧٠ عاما ونتوقع أن يصبحوا أصدقاء بين ليلة وضحاها عندما يتم حل قضايا الوضع النهائي، وعقدنا الكثير من المشاورات مع الإسرائيليين والفلسطينيين والعديد من القادة العرب والجهات التي كانت معنية بهذه القضية في الماضي، وقال نود مشاركة بعض الدول تفاصيل بشأن ما نتطلع لتحقيقه في خطة السلام لا

سيما فيما يتعلق بالرؤية الاقتصادية والفرص التي ستتوفر عندما يحل السلام، وان الجانب السياسي في الخطة مفصل جدا ويركز على ترسيم الحدود وحل قضايا الوضع النهائي، وأن الفريق حاول صياغة حلول تكون واقعية وعادلة لهذه القضايا في عام ٢٠١٩ من شأنها أن تسمح للناس بعيش حياة أفضل. وأضاف أن حل قضية الحدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيضمن التدفق الحر للناس والسلع ويؤدي ذلك إلى إيجاد فرص جديدة.

من ناحية أخرى كشف المحلل السياسي الأمريكي دانيال باييس، أن صفقة القرن تقوم بتركيب الدولة الفلسطينية من منطقتي "أ" و"ب" في الضفة الغربية وأجزاء من المنطقة "ج" فقط وتعطيها عاصمة قرب القدس وليس فيها.

وقال باييس الذي يشغل منصب رئيس منتدى الشرق الأوسط، في مقال له نشرته صحيفة واشنطن تايمز، إن الخطوط العريضة لخطة السلام التي وضعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برزت بشكل ملحوظ، رغم أن ترامب وحفنة من مساعديه فقط من يعرفون تفاصيلها الدقيقة.

وبين هذا الكاتب اليهودي الأمريكي، الذي عمل في قسم التخطيط السياسي الخارجية الأمريكية، أن الخطة تتلخص في تبادل كبير، تعترف بموجبه الدول العربية بإسرائيل وتعترف إسرائيل بفلسطين، مشيرا إلى أن هذا النهج يعتمد على العناصر التي قدمها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٦ وإدارة الرئيس السابق باراك أوباما عام ٢٠٠٩، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. ومع ذلك اعتبر باييس أن الصفقة المزعومة تحتوي على العديد من العناصر المواتية للفلسطينيين، حيث تتكون فلسطين من منطقتي "أ" و"ب" في الضفة الغربية بكاملها وأجزاء من المنطقة "ج" بما يشكل نحو ٩٠% من الضفة الغربية، على أن تكون عاصمتها داخل حدود بلدية القدس الممتدة أو بالقرب منها، وربما في منطقة تمتد من شعفاط إلى العيسوية وأبوديس وجبل المكبر، وستشرف هيئة دولية على إدارة مشتركة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تحكم المنطقة المقدسة في القدس بما فيها البلدة القديمة.

وكشف عن تنظيم واشنطن حزمة مساعدات اقتصادية ضخمة (ربما ٤٠ مليار دولار، أو حوالي ٢٥٠٠٠ دولار لكل فلسطيني مقيم في الضفة الغربية)، على أن يتمتع الفلسطينيون بوصول مؤقت إلى بعض المنافذ البحرية والمطارات الإسرائيلية إلى أن تقوم الصناديق الأجنبية ببناء منشآت تابعة للسلطة الفلسطينية.

في المقابل، سيطلب من الفلسطينيين قبول عدة قيود، منها استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية على حدود فلسطين ومجالها الجوي والبحري ووادي الأردن، إضافة إلى اعتراف قانوني من قبل الحكومة الأمريكية وربما ضم إسرائيل للبلدات اليهودية الأكبر التي تصل إلى ١٠ في المائة من الضفة الغربية.

في السياق نفسه نقلت صحيفة القدس عن مصادر وصفتها بالمطلعة في واشنطن أن معالم الخطة المعروفة بـ"صفقة القرن" اكتملت، ولا تتضمن الاعتراف بدولة فلسطينية، بل تقوم على أساس إعطاء قطاع غزة حكماً ذاتياً يرتبط بعلاقات سياسية مع مناطق حكم ذاتي في مناطق الضفة الغربية، التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وإجراء مفاوضات بين الفلسطينيين و"إسرائيل" بشأن مستقبل المنطقة "ج". وأمنياً، فإنه سيتم إزالة معظم الحواجز العسكرية الإسرائيلية بما يضمن حرية حركة الفلسطينيين لأعمالهم ومدارسهم ومستشفياتهم، والحرية التجارية في المناطق الفلسطينية، ولكن المسؤولية الأمنية ستبقى بيد "إسرائيل" بشكل كامل، حتى منطقة الأغوار.

وتشمل الخطة، بحسب الصحيفة أيضاً، تعزيز الشراكة بين الأردن والفلسطينيين و"إسرائيل"، في إدارة المسجد الأقصى وضمان وصول المصلين إليه. أما بالنسبة للمستوطنات فستقسم إلى ما يسمى بالكتل الكبرى التي ستضم رسمياً لـ "إسرائيل"، والمستوطنات الأخرى المقامة خارج الكتل الكبرى، ستبقى هي الأخرى أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية ولكن من دون توسيعها، أما النقاط الاستيطانية العشوائية فسيتم تفكيكها.

وأوردت صحيفة القدس أيضاً، نقلاً عن مصادر مطلعة، أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أنهت فعلاً العمل على ما يسمى "خطة السلام الإسرائيلية الفلسطينية" المقترحة، وأن فريق الرئيس المكون من صهره جاريد كوشنر، ومبعوثه للمفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات، وسفيره في إسرائيل، ديفيد فريدمان، قد قاموا بإطلاعهم على محتوياتها وأنه أظهر إزاء ذلك ارتياحاً كبيراً وعبر عن سعادته لإكمال الخطة. وبحسب المصدر، فإن الخطة تتكون من ١٧٥ صفحة، ولا يعرف أحد تفاصيلها سوى خمسة أشخاص هم: الرئيس ترامب، وكوشنر، وغرينبلات، وفريدمان، إلى جانب مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي جون بولتون. وعلى الرغم من أن كوشنر وغرينبلات قد قاما باستعراض الخطوط العريضة لخطة "صفقة القرن" مع المشاركين في ما سمي "مؤتمر السلام والأمن في الشرق الأوسط" الذي نظم لمواجهة إيران في العاصمة البولندية وارسو يوم الأربعاء، ١٣ شباط ٢٠١٩، إلا أن البيت الأبيض لم ينشر مسودة الخطة حتى كتابة هذه السطور. وبحسب المصدر فإن "خطة السلام الأميركية المزعومة تضع حماية أمن إسرائيل في المقام الأول، ولذلك فإن الخطة تسعى حصراً لضمان أمن إسرائيل من شتى الجوانب الجيوسياسية والجيوسياسية.

الجدير بالذكر أنه منذ تولي ترامب للرئاسة الأميركية فإن إدارته لم تقم بأي إدانة أو إعتراض أو حتى ذكر أي شيء عن استئراء الاستيطان الصهيوني أو جرائم القتل الاسرائيلية اليومية المتعمدة للفلسطينيين العزل خاصة في مسيرات العودة الأسبوعية بقطاع غزة المحاصر.

من ناحية أخرى توجه كوشنر وغرينبلات إلى المنطقة نهاية شهر شباط الماضي في جولة شملت السعودية والأمارات وقطر وعمان والبحرين، بهدف حشد التزاماتها بالدعم المالي والاقتصادي للفلسطينيين في حال تنفيذ الخطة. كذلك قالت القناة الإسرائيلية الثالثة عشرة إن خطة السلام المسماة "صفقة القرن" التي تنوي الإدارة الأميركية طرحها في الأشهر المقبلة، تنص على إقامة دولة فلسطينية على ٩٠% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، في حين قالت واشنطن إنها ستقدم خطة أكثر تفصيلا من مبادرة السلام العربية. وأضافت أنه بخصوص القدس المحتلة ستحتفظ إسرائيل بموجب الخطة الأميركية، بالقدس الغربية وبعض أجزاء القدس الشرقية تحت سيادتها. أما الفلسطينيون فسيمنحون الحق في إقامة عاصمة لهم في القدس والسيطرة على معظم الأحياء العربية في الشطر الشرقي المحتل، مما يعني أن إسرائيل ستحتفظ في هذه الحال بكل البلدة القديمة. وأضافت القناة -نقلا عن مسؤول أميركي رفيع المستوى- أن الخطة تقسم المستوطنات إلى ثلاث مجموعات، الأولى وهي الكتل الاستيطانية الكبرى سيتم ضمها إلى إسرائيل، والثانية وهي المستوطنات النائية التي لن يُسمح لها بالتوسع، والثالثة وهي المستوطنات العشوائية التي سيتوجب إخلاؤها. ولم يشر تقرير القناة إلى مصير اللاجئين الفلسطينيين الذي يعد أحد نقاط الخلاف الكبرى في الصراع الممتد منذ عشرات السنين، كما لم يتناول وضع قطاع غزة في هذه الخطة.

في السياق ذاته، أكد مسؤولون في البيت الأبيض ضرورة أن تسعى دول المنطقة لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى ابرام الصفقة. وذكر المسؤولون الأميركيون أن دولة فلسطينية منزوعة السلاح ستكون جزءا مهما من الخطة الأميركية للسلام. وتعليقا على تقرير القناة الإسرائيلية لم يرد حتى الآن أي رد فعل من المسؤولين الإسرائيليين أو الفلسطينيين، لكن المبعوث الأميركي الخاص لما يسمى عملية السلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، اعتبر أن التقرير "غير دقيق". وأضاف -في تغريدات على تويتر- أن "التكهنات بشأن خطة دونالد ترامب لعملية السلام غير مفيدة وأن محتوى الخطة لا يعلمه سوى عدد قليل جدا من الأشخاص حتى الآن". ودعا إلى الإصغاء في هذا الشأن فقط إلى البيانات الصادرة عن البيت الأبيض وعن السفير الأميركي في إسرائيل أو مستشار الرئيس ترامب جاريد كوشنر أو عنه شخصيا. وتوقع أن تقوم مصادر لم يسمها في الفترة المقبلة باختلاق روايات لبثها عبر وسائل الإعلام وغيرها "بدوافع أبعد ما تكون عن الحقيقة"، بحسب تعبيره.

يشار إلى أن سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، كان قد توقع في تصريحات للصحفيين بعدم الكشف عن خطة ترامب قبل الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت مؤخرا في التاسع من نيسان الماضي. أما وزير التعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت فاعتبر أن "صفقة القرن" الأمريكية "تشكل خطرا رئيسا وفوريا على إسرائيل" وتهدد وجودها. وأضاف في بيان صدر عن

مكتبه، أن "صفقة القرن" ستؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، وذلك سيهدد وجود إسرائيل، بحسب الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية. وجاءت تصريحات بينيت ردا على تصريحات لجانر كوشنير، مستشار ترامب، كشف فيها عن خطوط رئيسة من خطة "السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين . وقال كوشنير إن "صفقة القرن" تركّز على الحرية والاحترام، وترسيم الحدود، وحل قضايا الوضع النهائي. وتابع بينيت أن "الأمريكيين سيدفعون الحكومة المقبلة (في إسرائيل) إلى إقامة دولة فلسطينية على الطريق رقم ٦ (شارع رئيسي مشهور في إسرائيل)، وسيتم بعدها تقسيم القدس بيننا وبين الفلسطينيين". ويدعو الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى إيجاد آلية دولية لرعاية عملية السلام، ويرفض التجاوب مع أي جهد أمريكي منفرد. وهو بدأ الرفض منذ أن اعتبر ترامب، أواخر ٢٠١٧، القدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة مزعومة لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس الشرقية، في ١٤ أيار الماضي. ويتمسك الفلسطينيون بالقدس الشرقية عاصمة لدولتهم المأمولة، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لا تعترف باحتلال إسرائيل للمدينة منذ عام ١٩٦٧. ومضى بينيت قائلا: "سيتم الكشف عن صفقة القرن بعد الانتخابات الإسرائيلية المبكرة وتتضمن المعادلة الفاشلة ذاتها التي أدت إلى مقتل أكثر من ألف شخص والآلاف من الهجمات الصاروخية". علما ان "مفاوضات السلام" متوقفة منذ نيسان ٢٠١٤؛ جراء رفض إسرائيل وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقبول بحدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ أساسا لحل الدولتين.

٢ - ملاحظات الإعلان عن الخطة:

منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تشرين الثاني ٢٠١٦ عن أن لديه "صفقة" لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، تتابعت النشاطات الأمريكية على الجبهات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في هذا الإطار، دون الإعلان الرسمي عن "نص رسمي" لبنود هذا المشروع الذي أصبح معروفاً "بصفقة القرن"، ونتيجة لذلك، اعتمدت التحليلات السياسية لمشروع صفقة القرن، غير المعلن رسمياً حتى الآن، على بُعدين هما:

١. التسريبات الصحفية وبعض الإشارات العامة التي ترد على لسان الفريق السياسي الذي أوكل له ترامب جهود إدارة هذا المشروع.

٢. الممارسة السياسية الميدانية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط واعتبارها مؤشرا على المضمون الفعلي الذي ينطوي عليه المشروع. ويبدو أن إخفاء بنود الصفقة حتى الآن، على الرغم من مرور سنوات على أول إشارة لها، يستهدف إيجاد بيئة سياسية مؤاتية في المستوى المحلي (الفلسطيني والإسرائيلي)، والمستوى الإقليمي (العربي بشكل خاص) والدولي (بشكل عام)، من خلال إقناع الأطراف بالبنود واحداً تلو الآخر، ثم الإعلان عن الصفقة بعد ضمان

قدر كافٍ من الترويج لها بين القوى الأساسية في المستويات الثلاثة السابقة الذكر، وتكشف تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عن الترابط بين الظروف السياسية من ناحية وبين الإعلان عن الصفقة من ناحية أخرى.

المرجح في هذه المرحلة أن الإدارة الأمريكية تسير نحو الكشف الرسمي عن بنود "صفقة القرن" خلال سنة ٢٠١٩. وبالرغم من أن ما تسرّب من هذه البنود لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي طرف فلسطيني، بمن في ذلك الأطراف المؤيدة لمسار التسوية السلمية، إلا أن الطرف الأمريكي سيسعى جاهداً إلى إيجاد ميزان قوى محلي وإقليمي ودولي يجعل من رفض الصفقة أمراً متعذراً؛ بينما ستظل الاستجابة للمتطلبات والشروط الإسرائيلية هي جوهر الصفقة. في هذا السياق استعرض موقع "ديكا" الاستخباراتي الإسرائيلي الخطوات المتوقعة قبل إعلان خطة صفقة القرن رسمياً، وكيفية تفعيلها، وجاءت كالتالي:

١- سيتم الإعلان عن الخطة في الموعد المقرر بواسطة الولايات المتحدة، بغض النظر عن مقاطعة الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية.

٢- لن تعلن الحكومات العربية المعنية تفاصيل الخطة كاملة، لإجراء مزيد من المناقشات للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل.

٣- يميل البيت الأبيض ومصر ودول الخليج إلى البحث عن شخصيات فلسطينية تعيش خارج نطاق السلطة الفلسطينية، والتي لديها وجهات نظر مختلفة عن السلطة من رام الله، وستكون على استعداد للدعم الخطة.

٤- من المقرر أن يصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بياناً يقترح فيه أن خطة ترامب هي نقطة انطلاق للمفاوضات الفورية مع الحكومات العربية حول بعض النقاط المقبولة لدى الطرفين.

٥- يقوم المسؤولون عن رسم "خطة السلام" وهم جارد كوشنير، صهر الرئيس الأمريكي ومستشاره، ومبعوث واشنطن للسلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، باطلاع الحلفاء والشركاء في المنطقة على الخطوات الأمريكية من مرحلة إلى المرحلة التالية.

٦- خطة ترامب ليست وثيقة نهائية، لكنها مصممة لتوليد زخم للحكومات العربية الرئيسية، ولا سيما الدول الخليجية الثلاث ومصر، للجلوس مع الولايات المتحدة وإسرائيل واستئناف محادثات السلام.

ونقل الموقع الاستخباراتي عن مصادر وصفها بالمطلعة أن الإدارة الأمريكية حددت بعض النقاط قبل الإعلان عن الخطة، جاءت كالتالي:

١- ستقام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة على نصف الضفة الغربية وعلى كل قطاع غزة.

٢- تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية على معظم أرجاء الضفة الغربية ولكل معابر الحدود.

- ٣- سيبقى غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية والسيطرة العسكرية.
- ٤- تنضم الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى الدولة الفلسطينية، باستثناء البلدة القديمة، التي ستكون جزءاً من "القدس الإسرائيلية".
- ٥- "أبو ديس" هي العاصمة المقترحة لفلسطين.
- ٦- سيتم دمج غزة في الدولة الفلسطينية الجديدة بشرط موافقة حماس على نزع السلاح.
- ٧- لا تتطرق الخطة إلى اللاجئين الفلسطينيين، ولكن سيتم إنشاء آلية تعويض وإدارة من قبل المجتمع الدولي.
- ٨- تنص خطة ترامب على الاعتراف بإسرائيل كوطن للشعب اليهودي، وفلسطين بسيادة محدودة كوطن للفلسطينيين.
- ٩- ستتشارك فلسطين والأردن المسؤولية الدينية عن الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس.

٣ - إسقاط الأونروا وتكريس التوطين:

في أواخر شهر نيسان ٢٠١٩ نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، وثيقة سرية تكشف جزءاً جديداً من صفقة القرن التي ستعلن عنها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعد شهر رمضان من هذا العام والتي تقوّض حقوق الفلسطينيين وتتحاز لدولة الاحتلال الإسرائيلي. وبحسب الوثيقة التي أرسلها جاريد كوشنر، مستشار وصهر ترامب، في ١١ كانون الثاني ٢٠١٨، فإنه شدد على ضرورة حل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وإيقاف المساعدات عنها بشكل كامل.

وفي رسالته، زعم كوشنر الذي يشرف على لقاءات مع شخصيات عربية لتنفيذ الخطة: "هدفنا ليس الإبقاء على الأمور كما هي بل تحسينها بشكل كبير، ولتحقيق هذا الهدف علينا المخاطرة بكسر أمور أخرى".

وروّج كوشنر في أروقة البيت الأبيض لفكرة ضرورة وقف المساعدات عن الفلسطينيين وإلغاء عمل "أونروا" في المناطق العربية، واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في تلك الدول التي يقيمون فيها، وإقناع السلطة بتولي المسؤولية عن أولئك الموجودين في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة.

وأوضح كوشنير في رسالته المسربة، التي أرسلها عبر البريد الإلكتروني لكبار المسؤولين بالبيت الأبيض، "ضرورة حل وكالة الغوث على أساس أنها فاسدة ولا تساهم في عملية التسوية بالمنطقة" على حد زعمه. ولفتت المجلة إلى أن رسالة كوشنر التي لم تنشر بالكامل توفر التوجهات الواضحة للمبعوث الأمريكي في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، بشأن أحد أكثر

القضايا حساسية وهي قضية "حق العودة" التي تثير الانقسام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعكس حقيقة تحيز كوشنر لدولة الاحتلال في هذه القضية الوطنية والانسانية الحساسة. وكان كوشنر قال مؤخراً لمجموعة من السفراء إن "الصفقة" ستعلن بعد انتهاء شهر رمضان ٢٠١٩، بعدما تشكل "إسرائيل" حكومة ائتلافية في أعقاب فوز رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بالانتخابات. وفي وقت سابق، قال من يسمى منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية ناثن سيلز، إن بلاده تتخذ تدابير وقائية تحسباً لمعارضة الخطة الأمريكية المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، لكنها لم توضحها.

الجدير بالذكر أن "صفقة القرن" هي خطة أعدتها إدارة ترامب بهدف تصفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتردد أنها تتضمن إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات مجحفة لمصلحة "إسرائيل"، كما أنها تلقى دعماً من السعودية والإمارات ومصر ودول عربية أخرى.

الجدير بالذكر أيضاً أن الولايات المتحدة كانت أكبر متبرع لوكالة الغوث الدولية، لكنها أوقفت دعمها منذ بداية العام الماضي؛ وهو ما أوقع الأخيرة في أزمة مالية مستمرة، ساندتها خلالها دول عربية أبرزها قطر. ومعلوم أن "الأونروا" تأسست، بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة، بقرار من الجمعية العامة في عام ١٩٤٩، وفُوض إليها تقديم المساعدة والحماية لنحو ٥,٤ ملايين لاجئ من فلسطين مسجلين لديها، في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من عاصفة الانتقادات الفلسطينية والعربية والدولية التي تلقاها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب؛ بعد إعلانه القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقطعه التمويل المالي عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، اتجه ترامب إلى إعلان خطوته الجديدة، والتي ستكون مفاجأة مدوية لن تقل عن سابقتها، حيث أن مصادر من حركة "فتح" كشفت عن أن ترامب أبلغ دولاً عربية بأنه سيعلن عن الخطوة الجديدة التي تتعلق بملف اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل الدول العربية؛ من بينها "الأردن وسوريا ولبنان". أما المفاجأة الثالثة المدوية التي سيلعنها ترامب وستخلق ردود فعل غاضبة فتتمثل في الاتفاق مع الدول المضيفة على توطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أراضيها، وأن هذا القرار سيكون نافذاً خلال العام الحالي على أبعد تقدير.

وعلم أيضاً أن وفداً رفيع المستوى من الإدارة الأمريكية، برئاسة جاريد كوشنر، صهر ترامب، سيتوجه خلال الأسابيع القليلة المقبلة إلى الدول العربية المعنية لمناقشة هذه الخطوة بصورة جدية، ووضع آليات تنفيذها على الأرض، بعد حصر أعداد اللاجئين وكيفية تغطية النفقات المالية واللوجستية الأخرى التي تحتاجها الدول المستضيفة للإشراف على ملف توطينهم.

المصادر الفتاوية أوضحت، من جهتها أن أوساطاً عربية أبلغت قيادة السلطة الفلسطينية، بعد ساعات قليلة من إعلان إدارة ترامب وقف التمويل المالي عن وكالة الغوث، بأن الخطوة الثالثة من قبل إدارة ترامب لما باتت تُعرف باسم "صفقة القرن" هي توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم. وأشارت إلى أن إدارة ترامب ستعتمد في إقناعها الدول العربية بخطوتها الجديدة لـ"توطين اللاجئين" على أراضيهم تقديم تسهيلات اقتصادية مالية كبيرة ومغرية لتلك الدولة مقابل الحصول على الموافقة، وعدم معارضة المخطط الأمريكي الجديد، الذي يحظى برعاية ورضا كبيرين من قبل الجانب الإسرائيلي.

بعض الدول العربية، بحسب مصادر صحفية ودبلوماسية، ستستجيب لهذا المخطط، في حين ستكون الدولة الوحيدة التي تعارضه هي الأردن، التي أعلنت موقفها الرسمي على مدى السنوات الماضية بتمسكها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هُجروا منها قبل ٧٠ عاماً، ورفضها أي مخططات للتوطين.

الجدير بالذكر انه منذ تولي دونالد ترامب منصب الرئاسة الأمريكية، بدأ باتخاذ عدد من القرارات التي تُضعف القضية الفلسطينية؛ كان أولها اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ووقف تمويل بلاده وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، وهو الآن يتجهز لإعلان خطوته الثالثة المتمثلة في توطين ملايين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم في دول الشتات. والأمر الأشد خطورة أيضاً هو تغول الاحتلال في بسط سيطرته على الضفة الغربية عبر مشروع الضمّ القادم، والذي بدأت بوادر الحديث عنه في الأوساط السياسية الإسرائيلية، بمعنى أن الاحتلال ينوي التسبب بنكبة جديدة للفلسطينيين بحيث يقضي فيها على ما تبقى من وجودهم في أرضهم. وهنا يقول قائل أنه لا غرابة في أن توافق دول عربية وتقبل حكوماتها بهذا المقترح الخاص بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها؛ في ظل التطبيع العلني، وتحت غطاء زائف، وكأن هذه الخطوة مصلحة فلسطينية مع التأكيد على أن التطبيع العربي وصل إلى ذروته في السنوات والأشهر الأخيرة، وفي مقابل ذلك يستمرّ مسلسل شيطنة الفلسطينيين والمقاومة، لذلك فإن قبول هذه الدول باستيعاب اللاجئين الفلسطينيين لديها أمر غير مستغرب مقابل أن تسهم أمريكا و"إسرائيل" في تحسين ظروف تلك الدول اقتصادياً وسياسياً، علماً أن إدارة ترامب من خلال هذه الخطوات إنما تتجه لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض الحلول الجائرة باستغلال ضعف الدول العربية وانتهازيتها وتأمرها والتهديدات الإقليمية لتعزيز التحالف بينها وبين "إسرائيل" لكي تتحوّل الى شريك كامل في المنطقة. خاصة وأن هناك تفاهات قديمة حول القبول بالحلول المجتزأة للفلسطينيين اللاجئين، وهناك اتفاقيات تغري ترامب ونتيها هو للسير في اتجاه تصفية قضية اللاجئين بعد الردود الهزيلة والضعيفة على الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

٤ - العوائق القائمة بوجه تطبيق الصفقة:

لا شك بأن ثمة عوائق كثيرة تعترض سبيل تطبيق الصفقة ومن أبرزها:

١. المشكلات الداخلية التي يواجهها ترامب لا سيّما في ظلّ استئناف التحقيقات عن علاقات انتخابه بدور روسي وعن دور مهم لكوشنير في هذا الموضوع، خصوصاً في ظلّ التوتر القائم بينه وبين الكونجرس في موضوعات عديدة أخرى مثل موضوع الجدار مع المكسيك، وموضوع التحقيقات في علاقات مالية مشبوهة على إثر التحقيقات بموضوع الصحفي السعودي جمال خاشقجي...إلخ.

٢. المشكلات الداخلية التي يواجهها نتنياهو (الفساد) إلى جانب ضعف الأغلبية له في الكنيست (مقعد واحد فقط)، ناهيك عن منافسين له أكثر يمينية منه في موضوع التسوية مع الفلسطينيين.

٣. صعوبة قبول أي طرف فلسطيني بالمشاركة العلنية في التفاوض على هذا الأساس، بالإضافة إلى أن ثمة إجماع فلسطيني شعبي على رفضها. وقد تسعى الإدارة الأمريكية لإيجاد مخرج لهذا الموضوع إما بمفاوضات سرية أو تفاوض عربي بديل للفلسطينيين، خصوصاً أن رئيس السلطة الفلسطينية في وضع صحي "مقلق" من ناحية وفي وضع داخلي مأزوم بسبب مواقف أغلب التنظيمات الرئيسية من سياساته الداخلية والخارجية.

٤. احتمالات تفجر مواجهة إقليمية بين "إسرائيل" وإيران أو في غزة أو على الجبهة اللبنانية أو السورية.

٥. الشقاق الداخلي في مجلس التعاون الخليجي يجعل الدور الخليجي أقل من المأمول أمريكياً، لا سيّما مع المشكلات الداخلية لدول الخليج وانشغالاتها المحلية.

٦. عدم تحمس المجتمع الدولي خصوصاً الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لـ"صفقة القرن"، وهو ما اتضح في توجهات هذه القوى في الأمم المتحدة.

وفي ضوء المنظور الواقعي الذي عبّر عنه المستشار غرينبلات بضرورة التعامل على أساس الواقع القائم على الأرض لا على أساس "ما يجب أن يكون"، وهو ما يتبناه الفريق الأمريكي المسؤول عن إدارة الصفقة بمن فيهم الرئيس ترامب، يمكن تصور الملامح التالية:

١. العمل على استنساخ نموذج قطاع غزة في الضفة الغربية من ناحيتين:

أ. الانسحاب من أقل قدر من الأراضي بأكبر قدر من السكان الفلسطينيين، فالتخلي عن حوالي ٣٦٥ كم^٢ (قطاع غزة) أدى للتخلص من قرابة ٢ مليون نسمة، وعليه فإن صفقة ترامب ستحاول رسم خريطة تقوم على انسحاب إسرائيلي من الأراضي الأكثر كثافة سكانية فلسطينية في الضفة الغربية.

ب. استغلال موازين القوى المختلة لصالح الطرف الإسرائيلي؛ ويتضح هذا الاختلال في الانقسامات الفلسطينية وإمكانية استثمارها إسرائيلياً وأمريكياً، وفي التسلسل العربي العلني والخفي

باتجاه التطبيع مع "إسرائيل"، وفي النتائج الكارثية التي انتهت لها الاضطرابات السياسية العربية من نهاية ٢٠١٠ إلى الآن.

٢. إن نقل السفارة الأمريكية للقدس يعني أن موضوع القدس لم يعد مطروحاً على طاولة المفاوضات الأمريكية بل المطروح هو "بديل القدس".

٣. العمل على تطبيق الصفقة سواء شاركت السلطة الفلسطينية في التفاوض أم امتنعت عن المشاركة، أي تطبيق الصفقة من جانب واحد، وهو ما سيضطر الفلسطينيين للتعامل معه تدريجياً وتحويله فيما بعد لواقع قائم.

٤. ثمة احتمالات ما تزال قيد الدراسة؛ وهو محاولة ربط غزة بمشروعات اقتصادية مع مصر، وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين مع مشاركة بالدعم المالي من قبل دول الخليج.

٥ - هل يمكن مواجهة المؤامرة؟

إن ما يحدث منذ سنوات في السياسة المشتركة الاميركية الاسرائيلية هو السعي للتخلص من إرث أوسلو، والتحول إلى فرض القانون الاسرائيلي على المستعمرات الاستيطانية بقوة الأمر الواقع، ما يعني وضع اليد على الضفة الغربية، ووضع عقبات حقيقية أمام إنجاز الشعب الفلسطيني لاستقلاله الوطني في ظل إدارة اميركية تتصل من تعهدات سابقاتها، وتخالف القانون الدولي وتنتكر للحقوق الفلسطينية. وفي ما يتعلق بتمرير الخطة يرى العديد من الباحثين أنه إذا طرحت "الصفقة" فيمكن أن تأخذ في البداية شكل التصور والأفكار أكثر مما تكون خطة محددة، وذلك للإيحاء بأنها أساس قابل للتغيير والتطوير، من أجل استدراج العرب والفلسطينيين لقبولها أو التعايش معها، ولكي يكون طرحها بداية عملية سياسية جديدة طويلة الامد لا تبحث عن السلام، وإنما للتمويه والتغطية على الخطوات الجارية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها.

لقد مضت خطة ترامب بعيداً في السعي لتكريس الموقف الصهيوني على أرض الواقع من مختلف أبعاد القضية (القدس واللاجؤون والمستوطنات والحدود والأمن والرواية التاريخية)، ويبقى العمل الجاري حالياً لبلورة طبيعة وشكل الإطار السياسي للكيان الفلسطيني المشوه. لكن على كوشنر وفريقه إدراك أن ما تفرضه القوة بعيداً عن حقائق التاريخ والجغرافيا والثقافة والسياسة، لا ينشئ حقاً، ولا يترتب عليه أي التزام، فإذا لم توافق القيادة الفلسطينية على "صفقة ترامب"، وإذا لم تكتمف بالرد اللفظي وبلورة بديل متكامل عنها فمصيرها الفشل المحتم، والفلسطينيون الآن لا يزالون في منطقة الرفض والصمود في وجهها من دون بديل متكامل، وطني سياسي كفاحي اقتصادي تنظيمي، ومع ذلك فإن هذا يكفي لعرقلتها وإن كان غير كاف لإحباطها. وفي المقابل فإن أخذ الشرعية "للصفقة" من أصحاب الحق ضروري لاستمرارها، فلا عرس بلا عريس، ولا

يمكن أن تمر، فرفضها مهم جدًا كونه يؤسس للنضال الفلسطيني اللاحق الذي سيكون أقوى من السابق.

تأسيسًا على ما تقدم، تواصل إسرائيل تطبيق "الصفقة" على الأرض، من خلال التخطيط والتمهيد لضم المستوطنات، كخطوة على طريق ضم الأراضي المصنفة (ج)، التي يجري البحث إسرائيليًا حول ما هو الأنسب: هل ضم سكانها قليلي العدد، أم طردهم، أم ضم جزء منهم؟ وكيفية التعامل مع الذين سيشملهم الضم: هل سيكونون مواطنين إسرائيلييين أم حملة إقامة دائمة من دون جنسية؟

الواقع أنه بالنسبة إلى ضم الضفة الغربية بكاملها مع سكانها فهذا امر غير مطروح، لأنه سيحول إسرائيل عاجلاً أو آجلاً إلى دولة كل مواطنيها أو ثنائية القومية وينفي عنها الصفة "اليهودية"، وبالتالي فإن الضم الكامل مع السكان مرفوض إسرائيليًا بصورة أشد من رفض إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧. واستكمالاً لما سبق، هناك حلول عدة مطروحة، من ضمنها ربط المناطق الأهلة بالسكان في الضفة بالأردن من دون تحرير الأرض الفلسطينية وإبقاء السيطرة الإسرائيلية عليها، وتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم أو تهجيرهم إلى بلدان أخرى، وهذا وذاك محل رفض أردني كونه يشكل خطراً وجودياً على الأردن، ما أدى إلى إعادة التفكير وتقديم حلول أخرى تتراوح ما بين المحافظة على نوع من التواصل بين بقايا الضفة والقطاع، أو إبقاء الفصل بينهما.

في هذه الأثناء وضمن عملية التضييل الجارية، تُسرّب معلومات متناقضة عن "الصفقة"، كما يجري تغيير تفاصيلها، فتارة يجري الحديث عن أنها ستتضمن دولة في غزة مرتبطة أو غير مرتبطة بالمعازل الأهلة بالسكان في الضفة، أي مركزها غزة؛ ومرة يتم الحديث عن دولة وعاصمتها في القدس الشرقية على ٩٠% من مساحة الأرض المحتلة؛ وتارة ثالثة يطرح الفصل بين الضفة والقطاع؛ وتارة رابعة يتم الحديث عن كيان أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، يجمع ما بين غزة وأشلاء الضفة. وثمة أشكال أخرى للخداع، وهو الحديث عن أموال ضخمة ستغدق على الفلسطينيين والأردنيين وغيرهم، ويتم تداول هذا الأمر بسذاجة من قيادات أو شخصيات وطنية وفي أوساط الجمهور، إذ يتم الحديث عن أرقام فلكية، مرة أكثر من ألفي مليار دولار، ومرة ٨٠٠ مليار، وأحياناً ١٥٠ ملياراً، في حين أن الأموال التي يخطط لجمعها لتحقيق السلام الاقتصادي الموعود، الذي سيستخدم للتغطية على غياب السلام السياسي، أي على تصفية القضية الفلسطينية، أقل من المبالغ المتداولة بكثير، إذ يدور الحديث عن ١٠ مليارات، فشلت محاولات جمعها حتى الآن. فإدارة ترامب لن تدفع فلساً واحداً، والعرب في ضائقة مالية وينزلق بعضهم لتأييد الصفقة أو التغاضي عنها على أمل أن تكون إسرائيل حليفة لهم في حربهم

المجنونة ضد إيران، وحتى يكون التطبيع مع إسرائيل جسراً للوصول إلى رضا البيت الأبيض عنهم. أما أوروبا فغير موافقة على تمويل خطة تعارضها، كما أن اليابان غير متحمسة كذلك. في هذا السياق يمكن الاستنتاج بأن طرح الصفقة - إذا حدث جدياً - لا يتضمن ما يمكن أن يقبله الفلسطينيون، ولا يستهدف السلام، وإنما استدرج رفض فلسطيني مؤكد يبرر ضم أكثر من ٦٠% من أراضي الضفة.

إن قبول "الصفقة" أو اعتبارها أساساً يمكن التفاوض عليه يعدّ استسلاماً، في حين أن رفضها قد يكون نوعاً من الانتحار إن لم يكن ضمن بناء بديل عنها. وفي هذه الحالة يكون الرفض بداية فلسطينية مختلفة تسعى لتوفير مستلزمات إحباطها. ويتناقض بناء البديل مع استمرار إستراتيجية البقاء والانتظار وردة الفعل، التي تظهر في أسوأ صورة من خلال إحالة تطبيق قرارات المجلس المركزي الفلسطيني المقررة في آذار ٢٠١٥ إلى المجلس الوطني، ثم إلى لجان، ومن ثم إحالة تنفيذها إلى "المركزي" مرة أخرى، وإلى الحكومة السابقة، ومن ثم إلى الحكومة الحالية، كما جاء في التصريح الصحافي الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية الأخير، وأخيراً إلى "المركزي" مرة أخرى كما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس الأخير أمام وزراء الخارجية العرب في القاهرة، إذ مطلوب منه اتخاذ القرارات المطلوبة وكأنها لم تتخذ من قبل!

لا يكفي رفض "صفقة ترامب" اللفظي من كل القوى ومن الرئيس، مع استمرار تشبث كل طرف بمواقفه وشروطه إزاء كيفية إنهاء الانقسام، الذي يعبد استمراره الطريق لها. كما لا يكفي إعلان رفضها والتوصل إلى التفاهات حول التهدئة التي تتعامل مع قطاع غزة بشكل منفصل عن بقية الأراضي الفلسطينية، وكقضية إنسانية وأمنية وليست تتعلق بحقوق شعب، ولا يكفي وقف الاتصالات السياسية مع الإدارة الأميركية، والحفاظ على الاتصالات الأمنية مع الأميركيين والتنسيق الأمني وبقية التزامات اتفاق أوسلو، كما جاء في خطاب الرئيس المذكور آنفاً.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن إحباط "صفقة ترامب"، لأن الشعب الفلسطيني حي ويريد الحياة، ومصمم على الدفاع عن وجوده وحقوقه وفتح الطريق أمام مستقبله، استناداً على المقاومة بكل أشكالها، وخصوصاً حركة المقاطعة الرامية إلى جعل الاحتلال مكلفاً لإسرائيل ومن يدعمها. كذلك يمكن إحباط "صفقة ترامب"، لأن القضية الفلسطينية عادلة ومتفوقة أخلاقياً، ولها أبعاد عربية وإسلامية وتحررية إنسانية، ولن يلغي تأثيرها اختيار الحكام العرب أو بعضهم تغيير الأولويات العربية فيما يتعكس مع مصالح وإرادة شعوبهم التي عبرت عن نفسها المرة تلو الأخرى، وأثبتت أن القضية الفلسطينية عربية، وأنها قضية جامعة وقابلة للاستخدام من الأختيار والأشعار على حد سواء، ما يجعلها قضية ذات تأثير رهيب على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. ويمكن إحباط "صفقة ترامب"، لأن العالم كله تقريباً رافض لها، ما يجعل موقفاً فلسطينياً موحداً قادراً على صنع المعجزات، خصوصاً أن الإقليم والعالم لم يعد منطقة نفوذ أميركية، وإنما

تتنافس أطراف عدة ودول ومحاور، وتتبلور تعددية قطبية في الإقليم والعالم ستتهي السيطرة الأحادية الأميركية، خصوصاً أن الدور الأميركي في المنطقة والعالم يتراجع، وهذا سيتترك تأثيره على الدور الوظيفي الذي تلعبه إسرائيل، إذ ستصبح عبئاً وليست الدجاجة التي تبيض ذهباً لحلفائها الأميركيين.

إن إحباط "الصفقة" يتطلب تغيير النظام السياسي الفلسطيني القائم، العاجز عن إحباطها، وتغييره لا يتم عبر المناشدة والمطالبة والانتظار، وإنما من خلال تحريك الشعب سياسياً وجماهيرياً للضغط وفرض إرادته على الجميع، ولعل ما حصل في الجزائر يلهم الفلسطينيين مرة أخرى كما ألهمتهم سابقاً ثورة المليون شهيد. ولعل ما جرى تداوله داخل حراك الضمان الاجتماعي عن تنظيم حراك مماثل يهدف إلى إنهاء الانقسام يبشر بالخير إذا انضمت له كل المجموعات والأفراد الذين عملوا وما زالوا يعملون من أجل طي صفحة الانقسام السوداء.

على ضوء النتائج الأخيرة للانتخابات الإسرائيلية، وحصول الأحزاب اليمينية المتطرفة على أعلى نسبة أصوات من المجتمع الإسرائيلي، ستشعر الحكومة القادمة برئاسة نتنياهو، بنشوة الانتصار، والتأكيد على شرعية سياساتها المتطرفة تجاه العرب والفلسطينيين. وبالتالي، ستسعى الحكومة إلى سن قوانين عنصرية جديدة، وستقدم على خطوات سياسية جديدة أكثر تطرفاً، ضد العرب في الداخل، والفلسطينيين بالضفة وغزة، وقد تقوم بإجراءات متطرفة تجاه المسجد الأقصى، والمساجد بشكل عام في الداخل، وقد تقدم على ضم مستوطنات ومناطق للسيادة الإسرائيلية، وقد تعمل حتى على شن حرب إجرامية على قطاع غزة.

٦ - خاتمة:

تشكل صفقة القرن استثناء، فهي لم تعد نظرية، بل واقعا تترجمه كل السياسات الاميركية منذ قدوم ترامب للسلطة، وهي ليست بحاجة لإعلان، فقد بدأ تنفيذها منذ إعلان الإدارة الأميركية نقل سفارتها للقدس ووقف دعمها المالي للأونروا. ليس هناك شك بأن الصفقة تهدد مباشرة للقضية الفلسطينية وللفلسطينيين، فهي تحاول الاستيلاء على القدس وغور الأردن والأراضي التي أنشئت عليها المستوطنات، مع رفض الاعتراف بحق العودة، ورفض الاعتراف بدولة فلسطينية إلا اذا كان المقصود إقامة هذه الدولة في غزة فقط. أما الاراضي المتبقية من الضفة الغربية والمتمثلة بكانتونات متفرقة وغير متصلة، فالخشية أن تحاول الولايات المتحدة إقناع الأردن بنوع من الحكم الاداري أو السياسي عليها، وبذلك يتم القضاء على الحق الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني بما في ذلك القدس.

يمكن القول بأن فرص نجاح ترامب في تطبيق صفقة القرن، لا سيّما إذا تمّ الكشف عن مضمونها بعد شهرين أو ثلاثة تبقى رهينة المتغيرات والمعوقات التي أشرنا لها سابقاً، مع ضرورة

التنبه إلى أن الإعلان عنها والانتقال لتطبيقها قد يفصلهما فترة زمنية طويلة (على غرار اتفاق أوصلو الذي مضى على توقيعه قرابة ربع قرن ولم يتم تنفيذه)، وسيعمل ترامب على أن يحقق شيئاً ملموساً قبل انتهاء فترته الرئاسية في نهاية ٢٠٢٠ ليستثمر ذلك في حملاته الانتخابية إذا نجا من التحقيقات المختلفة الحالية.

وعلى الرغم من أن المرجح هو أن يتم الإعلان عن الصفقة قبل منتصف العام الحالي (٢٠١٩)، لكن تطبيقها سيستغرق فترة طويلة ستعمل "إسرائيل" على تكييف مضامينها بأكبر قدر ممكن لصالحها، وهو ما قد يتعثر في حالة حدوث تحولات عميقة في دول الإقليم باتجاه مناهضة الوجود الإسرائيلي. ثم إن شبه الإجماع الفلسطيني على رفض الصفقة سيظل عقبة كأداء في وجه الصفقة وفي وجه شرعتها.